المستخلص

يشهد الوقت الحاضر ظهوراً كثيراً من صور الفساد ، سواء كانت داخلية ، أم دولية ، ويتحدد إنتشار الفساد بمدى ضبط القوانين وإتباعه ويؤثر الفساد في جوانب الحياة إجتماعياً وسياسياً وأقتصادياً جميعها، ويؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول ، مما يجب ايجاد بعض القوانين والإتفاقيات التي تحد من إنتشارها وتفشيها بشكل كبير ، لذلك سوف نتطرق في فصول هذه الرسالة ومباحثها إلى دور القضاء الدولي في مُجابهة الأنشطة والممارسات غير المشروعة كافة، سواء تلك التي تقع من الأفراد ، أو من بعض الدول، حيث أن القضاء الدولي هو إجمال الإجراءات التي تتخذها السلطات القضائية داخل الدولة بخصوص جريمة محددة المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية التي تكون الدول طرفاً فيها بمقتضى التشريعات الوطنية النافذة ، إذ أيقنت المنظمات الدولية والإقليمية ضرورة بذل الجهود لمكافحة هذه الظاهرة، عن طريق التأسيس القانوني الدولي و الوطني لهذا التعاون من خلال إتفاقيات الأمم المتحدة كأساس للتعاون القضائي الدولي منها التي تخص مكافحة الإرهاب، وأيضاً مكافحة الإتجار غير المشروع بكافة أشكاله ، وكذلك المؤتمرات مثل مؤتمر القاهرة وميلانو وغيرها من الإتفاقيات والمؤتمرات التي سنتطرق إليها في هذا البحث وكذلك بحثنا في أساليب التعاون القضائي الدولي في مكافحة الفساد مثل التحري ، وأخيراً سوف نتطرق إلى آثار التعاون القضائي الدولي في مكافحة الفساد و معوقاته.